

إشكالية الديناميكيات الأزموية في الساحل الإفريقي ومقاربة المواجهة

The problematic of the crisis dynamics in the African Sahel and the "confrontation approach"

الدكتور ساحل مخلوف^(*)

المخلص

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تفاعلات متناقضة وديناميكيات أزموية مزمنة متعددة الأشكال وذلك منذ ستينات القرن الماضي إلى يومنا هذا. وما يلاحظ أن هذه الأزمة البنيوية تتداخل فيها مسببات داخلية وخارجية، كما ترتبط بالتداخل المباشر لعدد من الفواعل المحلية وبعضها الآخر خارج المنطقة، الأمر الذي ينتج عنه تناقض المصالح وتضارب المواقف والمقاربات الرامية إلى تسوية هذه الأوضاع الأزموية، وهذه الأخيرة تتأرجح بين منطق التسوية السياسية ومنطق التدخل الخارجي بكل أشكاله وكل ذلك في ظل تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مهددة لاستقرار المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي - الأزمة - التدخل الخارجي - التسوية السياسية - المقاربة الجزائرية.

Résumé

La région sahélo - africaine connaît souvent des interactions contradictoires entrant dans une dynamique de crise chronique et multiforme, laquelle est liée à des considérations endogènes et exogènes, et cela depuis pratiquement les années soixante du siècle dernier jusqu'à présent. ce qu'est remarquable aussi, concernant cette sous-région, la crise structurelle qu'elle subit est le résultat d'un concours de causes internes et de causes externes telle l'intervention direct de multiples acteurs locaux et d'autres

^(*) - أستاذ محاضر أ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

extrarégionaux, Ce qui inévitablement a pour conséquence des conflits d'intérêts et des contradictions en matière de postures et d'approches quant au règlement de ces crises. Ces dernières, balançant entre le règlement politique et la logique de l'interventionniste externe sous diverses formes, et tous cela sous un climat de défis politiques, économiques, et sociaux qui menacent la sécurité et la stabilité de toute la région.

Mots-clés : dynamiques chryso-gènes au mali - résolution politique - intervention étrangère - crise malienne - jeu d'influences - approche algérienne.

مقدمة

لقد كان للتغيرات الجذرية التي طالت البيئة الدولية في مقوماتها الهيكلية والفكرية أثرا بالغا في دفع مسار إعادة صياغة المسلمات البنائية المرتبطة بمفهوم الأمن والتهديدات، سيما مع ظهور تهديدات أمنية جديدة ومعقدة زعزعت استقرار مناطق عدة عبر العالم مثل ما هو حاصل في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تعاني من أزمة متعددة الأبعاد أضحت تنتقل تداعياتها إلى منطقة شمال إفريقيا.

وفي هذا السياق نحاول دراسة خلفيات الأزمة في الساحل الإفريقي وحيثياتها وتداعياتها؟ وذلك من خلال أربعة محاور:

المحور الأول: حول الإطار المفاهيمي لنظرية مركب الأمن الإقليمي

ظهرت نظريته «مركب الأمن الإقليمي» le complexe de sécurité régionale في الفصل الخامس من كتاب باري بوزان (Barry Buzan) **الشعب الدولة والخوف**⁽¹⁾، حيث تستند النظرية على فكرة أن معظم أنواع التهديدات تنتقل بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من تلك الطويلة، ويميل الأمن المتبادل إلى التجمع في تشكيلات إقليمية. كما يتناول مركب الأمن الإقليمي مستويات التحليل بين الدول والفرد والمنتظم السياسي الدولي ككل. ويفترض وجود أنظمة فرعية إقليمية كموضوع لتحليل الأمن، ويوفر إطارا

⁽¹⁾ Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed. Lynne Rienner Publishers, Boulder, 1991

تصميماً لإبراز الاستقلالية النسبية لعلاقات الأمن الإقليمية، ولوضعها ضمن سياق مستويات النظام والدولة⁽²⁾.

وتنطلق أي محاولة لدراسة الأمن القومي لأية دولة معينة بضرورة فهم النمط الدولي للاعتمادية الأمنية الذي يحتويها. والأنظمة الفرعية للأمن الإقليمي والتي تمثل علاقات الأمن والتهديدات السياسية والعسكرية بين مجموعة الدول التي تشترك جزئياً بسبب قربها الجغرافي مع بعضها البعض. إنّ العمل الأقدم الأكثر إثارة حول دراسة المناطق في إطار مقارنة لدراسة العلاقات الدولية الإقليمية⁽²⁾، من خلال إظهار أهمية القرب الجغرافي في تأسيس المناطق، والدور التدخلي في العلاقات الإقليمية، لكن معالجة المنطقة عبر الأجندة الكلية للعلاقات الدولية، إضافة إلى الاعتماد على إطار السياسة المقارنة، جعلها معقدة لتأسيس فهم شامل للمنطقة. وبالتالي، لم تؤدي هذه المقاربات إلى تعريف مقبول للمنطقة⁽³⁾.

عرف بوزان مركب الأمن كمجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية سوية بحيث لا نستطيع تصور أمنها القومي بمعزل عن بعضها البعض. يشير اسم النظرية إلى كل من طابع الخاصية التي تعرف المجموعة (الأمن)، وفكرة الاعتمادية التي تميز أية مجموعة معينة عن جيرانها. يؤكد مركب الأمن اعتمادية التنافس بالإضافة إلى المصالح المشتركة⁽⁴⁾. كما يعامل بوزان فكرة مركب الأمن كأداة تحليلية. والتي تعمل بمنطق إدراكي مصمم لنقل مستويات التحليل الإقليمي إلى مركز التحليل. ولبناء الاستقلالية النسبية لديناميكا الأمن الإقليمية عن المستويات المحلية والنظمية. كما تساعد هذه النظرية الباحث لتحديد المواقع والتشكيلات الإقليمية المعينة، كما توفر إطار لدراسات الأمن المقارنة للمناطق المختلفة.

كما يجادل بوزان بأن مركب الأمن، مثل ميزان القوى، يمكن أن يوجد ويعمل بغض النظر عن مدى إدراك الفواعل لوجوده أو لا. كما سيكون إدراك الدول للتهديدات

⁽²⁾ Voir à ce titre: Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions*, (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1970).

⁽³⁾ – Barry Buzan, Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge University Press, Cambridge 2003, p.69.

⁽⁴⁾ – Barry Buzan, *People, States and Fear*, Op. Cit., p.190.

التي يشكلها الآخريين لهم أكثر من إدراكهم للتهديد الذي يشكّلونه إلى الآخريين. هذه قضية الاعتراف تؤشّر تقسيم تحليلي حادّ بين نماذج ميزان القوى، التي لا تتطلّب بأنّ يعرف الفواعل الأنماط التي تشكّل سلوكهم، والأنظمة الفرعية، التي تتطلّب مثل هذا الوعي كجزء من تعريف النظام الفرعي. مع ذلك فإن إدراك المركّب الأمني، كما هو الحال مع ميزان قوي، ليس شرط ضروري لوجوده، إذا يحدث هذا الإدراك، هو لربّما يؤثّر على سياسات الفواعل المتضمنة بجعلهم أكثر وعيا بالسياق العلّائقي الأكبر الذي تدار في ظلّه مشاكل سياساتهم الإقليميّة.

ضمن الشبكة المستمّرة العامّة لاعتمادية الأمن، يمكن أن يتوقّع إيجاد الأنماط المشكلة بالكثافة المختلفة لخطوط الصداقة والعداوة. فيوجد مركّب الأمن حيث تبرز مجموعة علاقات الأمن من الخلفية العامّة استنادا إلى طابعها المنعزل القوي نسبيا، والضعف النسبي لتفاعلات أمنها الخارجي مع جيرانها. ستكون المحددات الأمنية مركّزة بقوة بين أعضاء المجموعة أكثر من تركيزها بين الأعضاء والدول الخارجية. وستكون الحدود بين مثل هذه المجموعات معرّفة باللامبالاة النسبية التي تميز تصوّراتها وتفاعلاتها الأمنية. على سبيل المثال، ارتبط انعدام الأمن القوي بين إيران والعراق سابقا، أو تركيا واليونان مثلا، بوضعهم ضمن نفس المركّب الأمني، بينما الصلات الضعيفة نسبيا بين إيران وباكستان، وبين الجزائر ونيجيريا، يقترح وجود الحدود بين المركبات الأمنية المختلفة. كذلك فإن الدليل على وجود مركّب الأمن أيضا مرتبط بتكرار الحرب في المنطقة. على سبيل المثال، يتضح جليا بأن عدّة حروب في الشرق الأوسط وجنوب آسيا كانت حروب التماس الجغرافي⁽⁵⁾.

كما تحدد أي مركّب أمني في العادة عوامل أساسية هي المستوى العالي من التهديد / الخوف الذي يحسّ بشكل متبادل بين دولتين رئيسيتين أو أكثر. ما لم تكن قوى عالميّة، ستكون هذه الدول عادة متجاورة وقريبة. نظريا، مستوى عالي من الثقة والصداقة يمكن أن يعمل أيضا كقوة ملزمة، كما يعمل بين رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ومجموعة الدول الشماليّة. لأن مركّب الأمن هو جزئيا كيانات جغرافية، سيتكون غالبا عدد من الدول البسيطة.

(5) Burry Buzan, *People, States and Fear*. Op. Cit., p.195.

بالنظر إلى قوتها المنخفضة نسبياً بالمقارنة مع جيرانها، هذه الدول لربما تمارس تأثير قليل على بنية المركب. أمنها الخاص مرتبط بالدول الأكبر، وهي يمكن أن تصبح مصدر التهديد إلى الدولة الأكبر استناداً إلى تأثير إصطفافاتها في العلاقات مع القوى الأكبر. في الخليج، الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في هذا الموقع. في جنوب آسيا، نجد بنغلاديش والبنال وسريلانكا، جميعها مربوطة مباشرة بالهند بقواعد الجغرافية والثقافية. قد تلعب بعض هذه الدول الصغيرة أدوار الحاجز ضمن ديناميكا الأمن المحليّة: سويسرا، وبلجيكا، وكمبوديا، والأردن، والكويت، ولبنان قبل 1976، تعتبر أمثلة بارزة⁽⁶⁾.

المحور الثاني: خلفيات الأزمة في الساحل الإفريقي

أ- البعد التاريخي لفهم الأزمة في الساحل:

إن عملية تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها منطقة الساحل خاصة تلك المرتبطة بالاستعمار يكشف عن مدى مراهنة القوة الاستعمارية أثناء تواجدها في منطقة الساحل على تغذية الصراعات العرقية والتفرقة الاجتماعية والتي امتدت أثارها إلى ما بعد الاستقلال. حيث أن منطقة شمال مالي التي يقطنها الطوارق والتي تعيش على وتيرة علاقات متوترة مع السلطات المركزية منذ العهد الاستعماري إلى غاية مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد كان لسكان منطقة شمال مالي مطالب مشروعاً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، لكن السلطات المركزية كانت تواجهها دائماً بالقوة⁽⁷⁾.

في مرحلة التسعينات بدأت تظهر المشكلة الأزوادية في الحراك السياسي المالي وذلك ما كان سبباً لحدوث مواجهة مع باماكو. مع الإشارة أن الجزائر لعبت دوراً مهماً في تسهيل المفاوضات والتوسط بين الأطراف المالية المختلفة.

⁽⁶⁾ Burry Buzan, Ole Wæver, *Regions and Powers*, Op.Cit., pp.131-34.

⁽⁷⁾ د. د. ساحل مخلوف، إشكالية تطبيق الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة أقيمت ضمن الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء (الواقع والأفاق)، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، وزارة الدفاع الوطني، يوم 2012/10/15.

ويمكن القول أن العوامل السالفة الذكر قد ساهمت في تغذي الأزمة الحالية من كل هذه الأحداث التاريخية، وكذلك من تناقض وتضارب المصالح والمواقف المرتبطة بالفواعل المتعددة والمتدخلة في الأزمة.

ب-العوامل المفسرة للأزمة في منطقة الساحل:

تعاني بعض دول الساحل أزمة بناء الدولة منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن على كل المستويات، مما يجعل مؤسساتها المختلفة هشة وعرضة لوضعية لاستقرار مزمن. كما تتميز دول الساحل بقابليتها اللامحدودة للتأثيرات الخارجية سواء تلك التي يكون مصدرها دولاتي كما هو الحال مع فرنسا، أو يكون مصدرها تواجد الشركات متعددة الجنسيات الناشطة لاسيما في المجال الطاقوي والمنجمي.

كما تشهد منطقة الساحل فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول وعدم فعاليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع تداخل البعد الأنثروبولوجي والسوسيولوجي ومسألة الإثنية، ما يشكل أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات ذات الطابع الإثني والعرقى. وكذلك انتشار ظاهرة التوتر والانفلات الأمني في الساحل خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تفاعل وتقاطع التحديات الأمنية المختلفة كالإرهاب والجريمة المنظمة.

وفق تصور لمدرسة كوبنهاغن، حيث تركز هذه المدرسة على متغير الجماعات التي تعيش داخل الدولة وخاصة بعد ظهور نوع جديد من النزاعات في العلاقات الدولية كالنزاعات الاثنية والنزاعات العرقية مثلما حدث في رواندا ويوغوسلافيا سابقا⁽⁸⁾.

ضف إلى ذلك، أن منطقة الساحل الإفريقي أضحت محل الاهتمام الاستراتيجي والتنافسية المتقاطعة بين القوى الكبرى سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة أخرى.

(8) -Pour plus de détails voir: Bill McSweeney, * Identity and Security: Buzan and the Copenhagen school, * Review of international Studies , vol 22 ,No: 1 (1996) , pp 81-94.

في حالة مالي، فقد عرف بناء الدولة أزمة متعددة الأبعاد وبشكل مزمن ترتب عنها هشاشة مؤسساتية جعلها في موقع الدولة الفاشلة بكل المقاييس، ومرجع ذلك سببين أساسيين صعدا من حدة الأزمة وتطورها إلى نزاع مسلح داخلي في البداية ثم نزاع مسلح دولي مع بداية التدخل العسكري الفرنسي، وهو وقوع الانقلاب العسكري ضد الرئيس أمادو توري، ما أدخل مالي في أزمة دستورية.

كما كان لتفاقم النزاع المسلح في ليبيا نتيجة التدخل العسكري انعكاسات مباشرة في انتشار فوضى السلاح في الساحل ككل وعودة عدد كبير من العناصر الترقية إلى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة.

وعلى صعيد متصل، انتشرت في منطقة الساحل عامة ومالي على وجه الخصوص الجماعات الإرهابية التي تتغذى من الفكر الجهادي المتطرف، في ظل تقاطع ظاهرة الإرهاب مع الجريمة المنظمة عابرة الحدود والمتعدد الأشكال الذي ينشط في مجالات إجرامية مختلفة (المخدرات وتجارة الأسلحة والرق والهجرة...)، بالإضافة إلى تطور أشكال التنسيق بين الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مع تنظيمات أخرى مثل بوكو حرام (نيجيريا) والشباب الإسلامي (الصومال)، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة (اليمن) ⁽⁹⁾.

المحور الثالث: تداخل الفواعل وتعدد المواقف لحل الأزمة في الساحل الإفريقي

أ- الفواعل المؤثرة في الأزمة في الساحل الإفريقي:

- يمكن حصر الفواعل المؤثرة في الوضع بمنطقة الساحل في:
- دول المجال (الميدان): وهي الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا.
 - الجماعات الإرهابية: وهي القاعدة في المغرب الإسلامي؛ حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا؛ كتيبة المثلثون؛ كتيبة الموقعون بالدماء.
 - الجماعات الأزوادية المسلحة: وهي جماعة أنصار الدين؛ MNLA (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد)؛ الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.
 - أطراف إقليمية مؤسساتية: وهي الاتحاد الإفريقي؛ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

(9) - د. ساحل مخلوف، من أجل أمن جهوي شامل في الساحل، مداخلة أقيمت ضمن الملتقى الوطني حول هندسة الأمن الجهوي، حالة الساحل بالمدرسة الوطنية العليا لعلوم السياسية يومي 16/17 ديسمبر 2013.

- أطراف خارجية عن المنطقة: وهي فرنسا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ هيئة الأمم المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي.

ب- المواقف الأساسية لتسوية الأزمة: يمكن حصرها:

الموقف الجزائري: تستند المقاربة الجزائرية على بناء حل سياسي دائم شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية لمالي، بالرجوع إلى الشرعية الدستورية من خلال حل تفاوضي ومبدئية التسوية السلمية، والتي تنطلق من الحوار السياسي البيني الذي محوره الماليين مع إشراك العنصر الترقى على مستوى الشق الأمني فيقضي بالتنسيق في مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم، وضرورة قطع الجماعات الترقية المتمردة لكل علاقة مع الحركات الإرهابية⁽¹⁰⁾.

الموقف الفرنسي: يركز أساسا منذ البداية على المقاربة العسكرية والتدخل العسكري وهو ما أستطاع تحقيقه بتواطؤ من أطراف داخل مالي. وهو الموقف الذي يتماشى والجدور الفكرية والفلسفية والتاريخية لسياسة فرنسا إفريقيا (France Afrique)، والتي تنظر إلى الساحل الإفريقي كحديقة خلفية فرنسية من وجهة نظر جيوسياسية وجيو اقتصادية⁽¹¹⁾.

الموقف الأمريكي: يتسم بالبراغماتية والتكيف مع المستجدات السياسية والأمنية، كما يمزج بين فكرة التنسيق مع فرنسا من جهة، في ظل تطبيق استراتيجية تقاسم الأدوار خصوصا بشأن مواجهة التغلغل الصيني في المنطقة ومن جهة أخرى تقوم المقاربة الأمريكية على تطبيق استراتيجية التواجد والتموقع بعمق في القارة الإفريقية تماشيا مع تصورها العسكري الذي يهدف إلى بناء قواعد عسكرية في المنطقة وتأمينها لمصالحها الاقتصادية الحيوية في إطار السيطرة على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية⁽¹²⁾.

(10) - لمزيد من الاطلاع حول أهمية المقاربة الجزائرية لتسوية المعضلة المالية انظر: د. ساحل مخلوف، حوار نشر في جريدة الرياض السعودية، الصادرة الجمعة 10 ذي القعدة 1435 هـ - 5 سبتمبر 2014م، - العدد 16874.

(11) Voir a ce titre: Jeanny Lorgeoux et al., **Sur la présence de la France dans une Afrique convoitée**, Rapport d'un groupe de travail de la Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées du Sénat, N°103, 29 octobre 2013, p. 48.

(12) Pour plus de détails sur la présence américaine voir l'article de; Maya Kandel, «**Les Etats-Unis, l'Afrique et la guerre au Mali**», Note n°22, Fondation Jean-Jaurès / Orion, février 2013.

موقف هيئة الأمم المتحدة: يسير في سياق تفعيل أحكام الفصل السابع نتيجة التأثير المشترك لفرنسا والولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، رغم تحذيرات الأمين العام للأمم المتحدة من كارثة إنسانية حقيقية جراء تفعيل التدخل العسكري. وما يلاحظ في السنوات الأخيرة تحول موقف الأمم المتحدة إلى دعم صريح لمقاربة التسوية السياسية والحوار حينما أشرفت على مسار السلام في مالي.

في إطار اللوائح الأممية فقد حددت اللائحة رقم 2071 دة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي، واعتبرت الجزائر اللائحة إيجابية كونها تتضمن كثير من العناصر التي ارتكزت عليها مقاربتها. كما أكدت اللائحة على عناصر التسوية السياسية إلى جانب الإعداد للتدخل العسكري، حيث ألزمت الجماعات المتمردة قطع كل علاقة لها بالحركات الإرهابية المرتبطة بها والمتمثلة في حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJA0) والذي يجسد النشاط الإرهابي المتقاطع مع الإتجار غير المشروع في المخدرات باعتباره أحد أشكال الإجرام المنظم عابر للحدود Narco-terrorism.

ويوجد شكل آخر من الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي ممثلا في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQMI وهو الذي يمثل ما يصطلح عليه بالإرهاب العقائدي والديني. Terrorisme confessionnel أما اللائحة رقم 2085، فقد تضمنت شقين أساسيين وهما التحضير لعمل عسكري وإرسال قوة افريقية، وأيضا تحديد أجل زمني مقدر بسنة لتنفيذه. مع الإشارة أنه لم يذكر عنصر التمويل، واستمرار تشجيع مساعي التسوية السياسية والحوار السياسي بين الفرقاء الماليين.

المحور الرابع: مقاربات مواجهة الأزمة في الساحل الإفريقي

يمكننا وضع تصورين أساسيين لمستقبل مالي والساحل في آن واحد، وهما تصورين متناقضين ومتنازعين الأول كارثي والثاني عقلاني واقعي.

1أ- المقاربة التدخلية كأساس للتصور الكارثي لتطور الأوضاع في منطقة

الساحل:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي أزمات معقدة ومستمرة في عدد من دولها نتيجة أسباب داخلية وخارجية، بالرغم من أنها منطقة تزخر بالثروات الطبيعية. مما جعلها

سببا في تهافت القوى الكبرى قصد السيطرة عليها وإدخالها في زمرة نفوذها. ضف إلى ذلك، فهي تواجه تحديات أمنية معتبرة وخطيرة مثل الإرهاب والإجرام المنظم عابر للحدود والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة وهو ما تم استخدامه كذريعة لتفعيل التدخل العسكري الفرنسي وفق ما تدعو إليه الأوساط الفكرية والسياسية الفرنسية⁽¹³⁾، ما سينجر عنه مجموعة من المخاطر منها:

- التدخل العسكري الفرنسي والذي سوف يدخل المنطقة في دوامة من العنف شبيهة بالعراق وأفغانستان.
- خطر تعميق التقاطع الإجرامي والإرهابي الشامل لمنطقة الساحل وامتداده إلى بقية القارة وحتى خارجها.
- خطر حدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاجئين.
- خطر انتشار ظاهرة خرق حقوق الإنسان في شمال مالي

ب-التصور العقلاني ومسألة الربط بين التنمية والسلام والأمن لحل الأزمة في الساحل:

يمكن بناء هذا التصور بالاعتماد على مقاربة تنموية شاملة تركز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرات أساسية تتمثل في الأمن والتنمية والسلام وجعلهم مترابطين بينيا في الساحل الإفريقي من خلال تفعيل عملي وواقعي لمفهوم التنمية المستدامة الذي ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة تشمل التطور الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وبالالتجاه نحو تبني تنظيم سياسي عقلاني من خلال تطبيق ميكانزمات الحكم الراشد داخل الدولة ورسم سياسات عامة تشمل المتغيرات البنوية وذلك بتدخل الدول والى جانبها تتدخل فواعل أخرى مثل المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام... وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة في البلدان الواقعة في منطقة الساحل تختلف وتتباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى، فإذا كان البعض منها مازال يعاني أزمة بناء الدولة وخطر الانقسامات الداخلية (مثل مالي والنيجر) وأزمة افتقاد الموارد

(13) – Bernard Kouchner, **Le malheur des autres**, Editions Odile Jacob, Paris 1991.

الضرورية لمواجهة الكوارث الطبيعية، فإن ثمة دول تصنف ضمن منطقة الساحل دون أن تعاني مباشرة من هذه الأخطار إلا أنها قد تتأثر حتما بمخلفات تلك الأوضاع.

ج-محورية المقاربة الجزائرية ضمن آلية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD):

في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها منطقة الساحل والقارة الإفريقية عموما. تم إقرار مبادرة إقليمية نتيجة الدور الذي لعبته بعض الدول المحورية الجزائر وجنوب أفريقيا والمتمثلة في مبادرة النيباد⁽¹⁴⁾.

ومن أهداف هذه المبادرة الجديدة تحقيق تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وترتكز على تحقيق الهدف الأول وهو التنمية البشرية لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللامساواة، كما أن هذه المبادرة النابعة من عمق القارة الإفريقية حاولت أن تعالج مشاكل القارة ومنطقة الساحل الإفريقي وهو ما من شأنه تحقيق الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.

ضف إلى ذلك، فإن ايجابيات هذه المبادرة تكمن في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بعملية التحول الديمقراطي من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سوف يساهم لا محال في تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في القارة وبالتبعية في منطقة الساحل الإفريقي.

خاتمة

(14) - د. ساحل مخلوف، إشكالية السلم والأمن والتنمية في إفريقيا، محاضرة أقيمت بمنتهى جريدة الشعب في إطار ندوة "مسألة التنمية والأمن في إفريقيا"، المنعقدة يوم 2010/10/04.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الأوضاع الازموية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ليست وليدة اليوم بل هي قديمة ومتجددة في سياق ديناميكيات أزموية ذات طبيعة مزمنة تتغذى بمسببات داخلية وارجية، وأن المنهجية المناسبة لمواجهتها وحلها وفق العقلانية والرشادة والواقعية لا يمكن أن تكون أبدا وفق التصورات التدخلية الخارجية بل أن تسويتها بشكل مستديم وشامل يكون حتما وضروريا من خلال الحوار السياسي البيني والبناء والمصلحة والتوافقات الوطنية الواسعة والارتكاز على الربط المفصلي بين السلم والأمن والتنمية عملا بالمقاربة الجزائرية.

المراجع

أولا: باللغة العربية

1- د. ساخل (مخلوف)، إشكالية تطبيق الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة أقيمت ضمن الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء (الواقع والأفاق)، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، وزارة الدفاع الوطني، يوم 2012/10/15.

2- د. ساحل (مخلوف)، من أجل امن جهوي شامل في الساحل، مداخلة أقيمت ضمن الملتقى الوطني حول هندسة الأمن الجهوي، حالة الساحل بالمدرسة الوطنية العليا لعلوم السياسية يومي 17/16 ديسمبر 2013.

3- د. ساحل (مخلوف)، حوار نشر في جريدة الرياض السعودية، الصادرة الجمعة 10 ذي القعدة 1435 هـ - 5 سبتمبر 2014م، - العدد 16874.

4- د. ساحل (مخلوف)، إشكالية السلم والأمن والتنمية في إفريقيا، محاضرة أقيمت بمنتهى جريدة الشعب في إطار ندوة "مسألة التنمية والأمن في إفريقيا"، المنعقدة يوم 2010/10/04.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1 - *Buzan (Barry), People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd ed. Lynne Rienner Publishers, Boulder 1991.*

- 2- Buzan (Barry), Wæver (Ole), **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Cambridge University Press, Cambridge 2003
- 3- Cantor and (Louis J.), Spiegel (Steven L), **The International Politics of Regions**, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1970.
- 4- Lorgeou (Jeanny x) et al., **Sur la présence de la France dans une Afrique convoitée**, Rapport d'un groupe de travail de la Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées du Sénat, n° 103, 29 octobre 2013, p. 48.
- 5-Kandel (Maya), **«Les Etats-Unis, l'Afrique et la guerre au Mali»**, Note n°22, Fondation Jean-Jaurès / Orion, février 2013.
- 6-Kouchner (Bernard), **le malheur des autres**, (Paris ,Editions Odile Jacob,1991).
- 7-Mc Sweeney (Bill), "Identity and Security: Buzan and the Copenhagen school," **Review of international Studies**, vol 22, N°: 1 (1996), pp 81-94.